

اثر التعليم في تطوير وتنمية القوى العاملة

(تعليم المرأة)

م.جان سيريل فضل الله

أ.د. سهام كامل محمد

مركز بحوث السوق وحماية المستهلك / جامعة بغداد

مقدمة :

اجل ذلك يعتبر التعليم اهم وايسر السبل لتمكين المرأة فعليها وتعزيز ادوارها المنوط بها على مختلف الاصنعة . والواقع ان تعليم المرأة يكسبها عديدا من العوائد النقدية وغير النقدية بفضل التعليم تستطيع المرأة تحصيل دخل جيد في سوق العمل يلعب التعليم دوراً أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول العالم المختلفة ، اذ يمثل الاساس الذي يبني عليه كل ما تصبو الى تحقيقه ، سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية ، انه مفتاح الارقاء بجودة السلع والخدمات التي تنتجهما وتحسين الانتاجية التي نحن في حاجة ماسة اليها ، انه السبيل الى رفع مستويات التوظيف وبناء قوى عمل ذات نوعية عالية، كما انه السبيل نحو مستويات معيشية ارفع لكافة الافراد(١).

ان من مقتضيات تحقيق التنمية هو اشراك المرأة في جميع البرامج من جهة والسعى الى النهوض بأوضاعها المجتمعية من جهة اخرى ، فلابد من تمكين المرأة وجعلها في صلب اولوياتها . من ، وبفضله تتحسن حالتها الصحية وصحة افراد اسرتها ، وتكون رعايتها وتنشئة ابنائها على اعلى مستوى. فضلا عن ان التعليم يجعلها اكثر وعيها بالقضايا السياسية واكثر اهتماما بالنشاطات الاجتماعية من خلال المشاركة الفاعلة في المجتمع المدني وغير ذلك من المكاسب التي يطلق عليها العوائد غير النقدية(٢).

ان الموارد البشرية هي عامل انتاج يحتاج الى استثمار مسبق شكله الأساسي التعليم ، وان نوعية العمل دالة في العديد من العوامل، (منها التعليم والتكوين كماً ونوعاً) اللذان يتلقاهما الفرد قبل دخوله الى سوق العمل او خلال حياته المهنية ، وهذا يمهد حساب مخزون التعليم المتجسد في السكان او بشكل ادق في قوة العمل . وقد لاحظ شولتز (١٩٦١) ان اجراء احصاء لكل الافراد الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه وتقدير ان العدد الذي سنتوصل اليه يمثل مقياساً لعامل اقتصادي ليس له معنى اكثير من احصاء كل انواع الالات من اجل تحديد اهميتها الاقتصادية سواء على شكل مخزون راس المال او على شكل تدفقات

الخدمات الإنتاجية التي تقدمها ، كما ان ماركس ايضا ، عند تمييزه بين العمل البسيط والعمل المركب، اعتبر ان التعليم يمكن ان يكون مولداً للتنمية باعتبار ان تقليص الانفاق على تعليم العمال ينقص قيمة عملهم. اذن يمكن للمرء ان يقبل انه اذا كان من الممكن في وقت بعيد اعتبار العمل غير المتتطور تقنياً متجانساً (وهذا يسهل تجميع حجوم ذلك العمل) فان هذا قد اصبح صعبا ، اكثر فأكثر ، في انماط العمل المعاصرة ، اذ المؤهلات والكفاءات اعلى تخصصاً واصعب قياساً ، وبذلك فان البحث عن وحدة قياس مثالية يمكنها ان تقيس هذا الجزء من راس المال قادر الى ان تكون هذه الوحدة هي التعليم^(٣)، وان تطور الانفاق على التعليم يمثل مؤشراً على الاهمية التي توليه الدول لتشكيل راس المال البشري ، اذ انفاق معظم الدول والحكومات بخاء على تمويل التعليم وبخاصة في التعليم العالي

مشكلة البحث :

أن حاجة الدول النامية الى التعليم ، تمثل التحدي الرئيسي امامها في مجال تنمية الموارد البشرية، وبما ان المرأة تمثل اكثراً من نصف المجتمع العراقي ، فلا بد من التركيز على تمكينها وجعلها قادرة على مواجهة التحديات والاسهام الفعال في سوق العمل منها تحدي توفير الغذاء الذي يفرضه النمو السكاني، وبعد التعليم مكوناً لعملية صناعة المعرفة ونقلها واستخدامها، الامر الذي يستوجب الوقوف عند هذه الحالة ودراستها لمعرفة واقع تعليم المرأة العراقية واثرها في تنمية قدراتها لجعلها قادرة على مواجهات التحديات بجميع اشكالها.

هدف البحث: تسلیط الضوء على واقع تعليم المرأة العراقية وايجاد السبل الكفيلة بتطوير وتنمية قدراتها التعليمية لخدمة سوق العمل

فرضية البحث: للبحث فرضية اساسية وهي ليس للمرأة دور مهم في سوق العمل

المبحث الاول (المرأة والتعليم والتنمية)

أولاً: التعليم والتنمية: ان التعليم يمكن ان يكون مولداً للتنمية باعتبار ان تقليص الانفاق على تعليم العمال ينقص قيمة عملهم، اذن يمكن للمرء ان يقبل انه اذا كان من الممكن في وقت بعيد اعتبار العمل غير المتتطور تقنياً متجانساً (وهذا يسهل تجميع حجوم ذلك العمل) فان هذا قد اصبح صعبا ، اكثر فأكثر ، في انماط

العمل المعاصرة ، اذ المؤهلات والكفاءات اعلى تخصصاً واصعب قياساً ، وبذلك فان البحث عن وحدة قياس مثالية يمكنها ان تقيس هذا الجزء من راس المال قادر الى ان تكون هذه الوحدة هي التعليم ^(٣).

وان تطور الانفاق على التعليم يمثل مؤشراً على الاهمية التي توليه الدول لتشكيل راس المال البشري، اذ انفقت معظم الدول والحكومات بسخاء على تمويل التعليم وبخاصة في التعليم العالي الى رفع مستويات التوظيف وبناء قوى عمل ذات نوعية مرتفعة، كما انه السبيل نحو مستويات معيشية ارفع لكافة الافراد. ان الموارد البشرية هي عامل انتاج يحتاج الى استثمار مسبق شكله الأساسي التعليم، وان نوعية العمل دالة في العديد من العوامل، منها التعليم والتكون (كما ونوعاً) اللذان يتلقاهما الفرد قبل دخوله الى سوق العمل او خلال حياته المهنية ، وهذا يمهد حساب مخزون التعليم المتجمد في السكان او بشكل ادق في قوة العمل، وان الإحصاء المادي (الخام) المعتمد لإعداد القوى العاملة لم يعد كافياً، وان تطور الانفاق على التعليم يمثل مؤشراً على الاهمية التي توليه الدول لتشكيل راس المال البشري، اذ انفقت معظم الدول والحكومات بسخاء على تمويل التعليم وبخاصة في التعليم العالي، والجدول ادناه يظهر نسب الانفاق على التعليم في مختلف دول العالم كنسبة من الناتج القومي الاجمالي.

ثانياً: المرأة والتعليم

تعد المرأة العراقية ثروة قومية وقوة هائلة يرتبط بها مصير مجتمعها. وقد اثبتت جدارتها عبر المسيرة الطويلة على طريق التحرر وتمكين المرأة وزيادة مشاركتها في عملية التنمية. في وضع إطار مؤسسي يخدم قضايا المرأة ويضعها في قالبها الحضاري كي تتبوأ مكانتها وتسمم بفاعلية في مسيرة المجتمع العراقي وتطوره، حيث أن عدد الإناث في المجتمع العراقي بلغ حوالي (١٦,٠٢٨) مليون نسمة بنسبة (٤٩,٦%) من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم حوالي (٣٢,٣) مليون نسمة وفقاً لتقديرات السكان لعام ٢٠٠٩ (٤)، ومن هنا تبرز أهمية مشاركة المرأة كقوة لا يستهان بها عبر السنين،

إن التعليم هو حق أساسى من حقوق الإنسان، فهو حق يتبعى أن يتمتع به كل طفل وكل شاب بغية تطوير أنفسهم على الصعيد الشخصي، وهو حق لا بد أن يتمتع به كل بالغ لا سيما أولئك الذين انقطعوا عن التعليم لأسباب

تتعلق بالنزاعات والحروب. وتبقي إمكانية الوصول إلى فرص التعليم متباينة في أرجاء العراق، والفتاة الأكثر حرماناً في هذا المجال هي فئة النساء والأطفال ، وأكثرها ضعفاً هي ١٠% من الأطفال الذين يتعرّضون في أسر تعيلها النساء.

فمنذ تسعينيات القرن الماضي انخفضت نسبة الالتحاق بالمدارس لتبلغ ٨٥%， ولا تزيد نسبة الفتيات عن ٧٠% من الملتحقات بالتعليم الابتدائي في المناطق الحضرية، كما ان وضع التعليم الثانوي والتعليم العالي إلى مزيد من القلق، إذ يبلغ صافي معدل التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية ٣٢% فقط، فيما تبلغ نسبة الإناث ضمن العدد القليل من الشباب الملتحقين في التعليم الجامعي ٤٢% فقط.

إن التعليم هو حجر الزاوية في تمكين المرأة وذلك إن الحصول على التعليم الجيد يمكن النساء من الإحساس بقيمتهن الذاتية ويزيد من ثقتهن بأنفسهن. وعلى الصعيد المجتمعي، يمكن التعليم المرأة من المشاركة في العملية الديمقراطية . كما و يتيح لها المشاركة في الحوارات الاجتماعية والنشاطات السياسية والاقتصادية .

إن تعليم الفتيات والنساء ليس واجباً أخلاقياً فحسب، بل إنه واجب اقتصادي كذلك، حيث أن أحد الأمور التي تعلمتها خلال العقود القليلة الماضية من عقود التغيير الاجتماعي السريع هو أن الاستثمار في النساء والفتيات هو استثمار في رفاه الأسر والمجتمعات والأمم. وعندما لا تحظى الفتيات بالتعليم، فإن المجتمعات تحول دون إنتاجيتها وبالتالي تحول دون زيادة معدلات نموها، كما أن الآثار الجيدة الناجمة عن تعليم المرأة تتعكس إيجابياً على معدلات وفيات الرضع والخصوصية والصحة والإنتاج. إضافة إلى أن الفتيات والنساء اللائي يحظين بحقوقهن من التعليم هن أكثر قدرة على حماية أنفسهن من التعرض لسوء المعاملة والاستغلال والاستغفار بشكل عام لأنه سيُصبح بإمكانهن الحصول على المعلومات التي من شأنها تحسين حياتهن.

ويعد التعليم من أهم سبل تمكين المرأة حيث يكسبها المعارف والمهارات الالزامية ويوهلهما للمشاركة الفعالة في عملية التنمية ويسهم في تزايد مشاركتها في القوى العاملة وزيادة دخل الأسرة. ونظراً لأن معظم المهن تتطلب مستويات عالية من التعليم الأكاديمي أو الفني ، فإن إنتشار المدارس والمعاهد الفنية والمتوسطة والجامعات قد ييسر عملية تعليم المرأة. وان حاولنا تتبع الواقع التعليمي للمرأة العاملة وعلاقة ذلك ببنسب التشغيل والبطالة فسنجد ان نسبة الامية للنساء العاملات بلغت % 19.6 مقابل 10.4 % للرجال عام 2005 ، وان ارتفاع هذه النسبة للنساء قد ادت الى ارتفاع نسبة الاناث الاميات العاطلات عن العمل وبنسبة % 30 لنفس السنة مما يدل على حقيقة العلاقة الدالية التي تربط ما بين مستوى التعليم والبطالة، في حين تشكل نسبة النساء الحاصلات على شهادة ابتدائية % 32.8 مقابل 32.7% للرجال لعام 2005 مما رفع معدل البطالة عند هذا المستوى من التعليم بين الاناث الى % 20 (٥).

ثالثاً: المرأة في سوق العمل:

في الحقيقة ان مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي احتل نصيبا عالميا متزايدا امام مشاركة الرجل حيث كانت تشكل اكثر من ربع القوى العاملة في امريكا الوسطى ونصفها في امريكا الجنوبية حسب احصاءات عام 1997 ولو نظرنا الى مشاركة المرأة العراقية العاملة في النشاط الاقتصادي لوجدنا ومن خلال (الجدول 1) بان معدل مشاركتها في الحضر يبلغ في سنة ٢٠٠٣ (%) ١٠,٧ وارتفعت النسبة تباعا للسنوات ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨ حيث ٢٠٠٨، ٢٠٠٦، ٢٠٠٤، ٢٠٠٣ حيث (%) ١٤,٨، (%) ١٣,٣، (%) ١١,٩ على التوالي. اما في الريف فقد بلغت معدل المشاركة للنساء في العمل (%) ٢٠,٩ في سنة ٢٠٠٣ وارتفعت النسبة للسنوات ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨ حيث بلغت (%) ٢٨,٩، (%) ٣٣,٧، (%) ٢٩,٧، (%) ٢٤,٥ على التوالي وهذه نسب منخفضة مقارنة بنسبة مشاركة الرجل في العمل.

جدول (١)

المشاركين في القوى العاملة حسب الجنس والتجمع السكاني

ريف%		حضر %		السنة
رجال	نساء	رجال	نساء	
٧٨.٦	٢٠.٩	٧١.٣	١٠.٧	٢٠٠٣
٧٩.٧	٢٨.٩	٧٦	١١.٩	٢٠٠٤
٨٠.٣	٣٣.٧	٧٥.٨	١٣.٣	٢٠٠٥
٨٣.٦	٢٩.٧	٧٦.٥	١٤.٩	٢٠٠٦
٧٨	٢٤.٥	٧٣.٤	١٤.٨	٢٠٠٨

المصدر الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

علما ان انخفاض نسب مشاركة المرأة في سن العمل من مجلل الفعاليات الاقتصادية لمدة بين ٢٠٠٣-٢٠٠٨ ما هو الا اعلانا ضمنيا على ارتفاع معدلات البطالة بين النساء في سن العمل وتدنى مساهمتها في النشاط الاقتصادي كما في الجدول (١) ان نسبة المشاركة للمرأة في قوة العمل في الريف تشكل 24.5 %

عام 2008 مقابل 78% للرجال في حين لم تتجاوز تلك النسبة لمشاركة النساء في الحضر عن 14.8% مقابل 73.4% لنفس السنة مما يفرز لنا حققتين اساسيتين الاولى : ان سوق العمل في العراق هو سوق ذكري على الرغم من ارتفاع نسبة النساء في سن العمل 54.6% مقارنة بالرجال 53.7% وعلى الرغم من كونهم يشكلون اكثر من نصف السكان ، مما يدل على ان فرص العمل تميّل لصالح الرجال على حساب النساء فمتحthem قوة المنافسة وقوة الاستحواذ على المصادر المالية ودعمت امنهم الانساني. اما الحقيقة الثانية فتتمثل بارتفاع نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في الريف 24.5% مقارنة بنسبة مشاركتها في الحضر 14.8% لعام 2008 مما يدل لنا غلبة

مساهمة المرأة في الانشطة غير الاجرية في القطاع الزراعي وعلى حساب الانشطة الاجرية في القطاعات غير الزراعية والتي بلغت نسبتها 15.3% عام 2006 من اجمالي النساء العاملات فقط هذه الحقيقة جعلت من طبيعة عمل المرأة الريفية بمثابة منزلة منسوبة الى الاسرة وليس منزلة مكتسبة اي انه جزءاً لا يتجزأ من ادوارها التقليدية الموروثة اجتماعياً ولهذه الاسباب مجتمعة يمكن ان نفسر اسباب استمرار ارتفاع معدلات البطالة في العراق وخاصة بين النساء حيث ازدياد معدل البطالة من 15 % عام 2004 الى 25.01% عام 2008 كما في الجدول (2) مقابل انخفاضها النسبي للذكور من 29.4% عام 2004 الى 13.7% عام 2008 ، ولعل الاسباب التي ذكرت ماهي الا دليل واضح لارتفاع معدلات البطالة بين النساء في سن العمل مما يمثل تحدياً امام المسؤولين باتجاه تبني هذه الحقيقة كمشكلة لابد من رصدها وتحجيم معدلاتها وتخفيف كلفها (٤).

جدول ٢

معدل البطالة بعمر العمل حسب الجنس

% ٢٠٠٨	% ٢٠٠٧	% ٢٠٠٦	% ٢٠٠٥	% ٢٠٠٤	
النساء	٢٥.٠١	١٤.٧	٢٢.٧	١٤.١	١٥
الرجال	١٣.٧	١١.٤	١٦.٢	١٩.٢	٢٩.٤

المصدر لجهاز المركزي للإحصاء وتقنيولوجيا المعلومات

المبحث الثاني (مناقشة وتحليل النتائج)

أولاً: مناقشة النتائج

لمعرفة ابعاد العلاقة بين متغيرات الدراسة المختلفة وبغية تحقيق اهداف البحث تم جمع البيانات المطلوبة للدراسة من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتقنيولوجيا المعلومات اذ شملت تلك البيانات جملة من

المتغيرات التي تبين اعداد النساء العاملات في مختلف مؤسسات التربية والتعليم في العراق للفترة من ١٩٩١ ولغاية ٢٠٠٨، فضلا عن معدلات القوى العاملة للنساء في الحضر والريف للفترة من عام ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٠٨، وكما يبين ذلك في الجدول (٣) أدناه.

الجدول (٣)

اعداد النساء العاملات في مؤسسات التربية والتعليم في العراق - للفترة من ١٩٩١ - ٢٠٠٨

معدل المشاركات في القوى العاملة في الريف	معدل المشاركات في القوى العاملة ضمن الحضر	عدد خريجات التعليم المهني	عدد خريجات دور المعلمات	عدد خريجات معاهد اعداد المعلمين	عدد التدريسيات في جامعات العراق	السنوات
-	-	3 3898	3 821	1 6964	2429	١ ٩٩١
-	-	3 2248	5 413	1 8984	2502	١ ٩٩٢
-	-	3 3623	2 242	1 6821	2811	١ ٩٩٣
-	-	2 6149	9 50	1 5238	2928	١ ٩٩٤
-	-	1 7488	2 73	1 4120	2998	١ ٩٩٥
-	-	8 909	1 70	1 4082	3176	١ ٩٩٦
-	-	8 371	2 658	1 6838	3331	١ ٩٩٧
-	-	8 923	2 744	2 3515	3438	١ ٩٩٨
-	-	9 809	4 503	2 5795	3668	١ ٩٩٩
-	-	9 662	5 013	2 9252	3985	٢

-	-	1 1876	3 228	2 9873	4486	٢ ..١	١
-	-	-	-	-	5299	٢ ..٢	٢
2 0.9	1 0.7	1 7107	5 321	4 2017	5955	٢ ..٣	٣
2 8.9	1 1.9	1 6720	5 631	5 7603	6824	٢ ..٤	٤
3 3.7	1 3.3	1 6123	7 905	6 4839	7922	٢ ..٥	٥
2 9.7	1 4.9	1 5814	9 277	4 6534	9603	٢ ..٦	٦
2 5.8	1 3.2	1 5353	9 850	4 1924	10079	٢ ..٧	٧
2 4.5	1 4.8				10793	٢ ..٨	٨

المصدر: الجهاز المركزي للحصاء وتكنولوجيا المعلومات / قسم القوى العاملة

اخضعت تلك المتغيرات الى المعالجة والتحليل الاحصائي عبر البرنامج الاحصائي الجاهز SPSS من خلال استخدام احد اهم المعايير الاحصائية في التحليل الا وهو معامل الارتباط البسيط.

ثانياً: التحليل الاحصائي

معامل الارتباط البسيط:

هو ابرز المقاييس الاحصائية والذي يعكس ويقيس وجود العلاقة بين متغيرين عشوائين، اذ تتراوح قيمة معامل الارتباط البسيط بين (-١, ١)، فكلما كانت قيمة معامل الارتباط البسيط تقترب من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرين العشوائين، وكلما اقتربت قيمة معامل الارتباط البسيط من (-١) دل ذلك على وجود علاقة عكسية سالبة بين المتغيرين العشوائين، اما اذا كانت قيمة معامل الارتباط البسيط مساوية الى الصفر او قريبة جدا من الصفر فذلك يدل على عدم وجود علاقة بين المتغيرين العشوائين. طالب نجم الحيالي، ١٩٩١، مقدمة ياس الاقتصادي (٦).

بالاعتماد على جدول رقم (٣) سيتم اعتبار كل من المتغيرات (السنوات، اعداد التدريسيات من الاناث، اعداد الخريجات من معاهد التعليم للاناث، اعداد الخريجات من دور التعليم للاناث، اعداد الخريجات من هيئة المعاهد المهنية للاناث) تمثل المتغير X ، وسيتم اعتبار معدل عدد العاملات من الاناث في الحضر ، معدل عدد العاملات الاناث في الريف لتمثل المتغير Y .

تم من خلال استخدام البرنامج الاحصائي الاجهز SPSS احتساب قيم معامل الارتباط البسيط بين معدل عدد العاملات من الاناث في الحضر وجميع المتغيرات المتبقية كل على حدة، وكذلك الحال بالنسبة لايجاد قيم معامل الارتباط البسيط ومعدل عدد العاملات في الريف مع باقي المتغيرات الاخرى.

$$\gamma_{x,y} = \frac{\sum xy - \sum x \sum y}{\sqrt{\sum x_i^2 - \sum y_i^2}} \quad (٧)$$

حيث ان

$$\gamma = \text{معامل الارتباط البسيط}$$

X = السنوات، اعداد التدريسيات من الاناث، اعداد الخريجات من معاهد التعليم للإناث، اعداد الخريجات من دور التعليم للإناث، اعداد الخريجات من هيئة المعاهد المهنية للإناث

Y = معدل عدد العاملات من الاناث في الحضر ، معدل عدد العاملات الاناث في الريف

اظهر التحليل الاحصائي من خلال الجدول (٤) بان هناك علاقة ارتباط طردية قوية جدا بين اعداد التدريسيات العاملات في الجامعات العراقية للفترة الزمنية المحددة للدراسة، اذ بلغ معامل الارتباط ٠٩٤٧. وهذه القيمة دالة معنويا عند مستوى معنويه (٠٠٥)، كما لوحظ بان هناك علاقة ارتباط طردية قوية ووثيقة بين اعداد الاناث اللاتي يعملن في المعاهد العراقية ضمن فترة الدراسة، اذ

بلغ معامل الارتباط (٠.٨٨٩) ولوحظ ايضا وجود علاقة ارتباط قوية جدا طردية الاتجاه بين اعداد النساء اللاتي يعملن في دور المعلمين وسنوات الدراسة المقترنة اذ كانت قيمة معامل الارتباط (٠.٩٥٢) وهي ايضا دالة معنوية عند مستوى معنويه(٠.٠٥). ولوحظ ايضا وجود علاقة ارتباط قوية جدا طردية الاتجاه بين اعداد النساء اللاتي يعملن في التعليم المهني ضمن فترة الدراسة اذ كانت قيمة معامل الارتباط (٠.٠٣٩) وهي ايضا دالة معنوية عند مستوى معنويه(٠.٠٥).

تعكس هذه النتائج طبيعة اقبال النساء على الانخراط في سلوك التربية والتعليم في مؤسسات العراق باستمرار كلما تقدمت السنوات.

كما أظهر التحليل الاحصائي من خلال الجدول(٤) بان هناك علاقة ارتباط وثيقة جدا طردية الاتجاه بين معدل او نسبة القوى العاملة من الاناث في ظل التقدم الزمني، اذ كانت قيمة معامل الارتباط البسيط (٠.٨٥٠) عند مستوى معنويه (٠.٠٥)، في حين لم تلاحظ هنالك علاقة بين نسبة او معدل القوى العاملة في العراق فيما يخص النساء في الاريف مع التقدم الزمني، اذ كانت قيمة معامل الارتباط (٠.٠٥٦). تعكس هذه النتائج اولوية لنساء المدن في العمل ضمن مؤسسات التربية والتعليم المختلفة على حساب نظيراتهن في القرى والاريف.

جدول (٤)

يبين قيم معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة المختلفة

معدل المشاركات في القرى العاملة في الريف	معدل المشاركات في القرى العاملة ضمن الحضر	عدد خريجات التعليم المهني في العراق	عدد خريجات دور المعلمات في العراق	عدد خريجات معاهد المعلمين في العراق	عدد التدريسيات في جامعات العراق	السنوات	
٠ .٥٦،	٠ .٨٥،	٠ .٣٩،	٠ .٩٥٢،	٠ .٨٨٩،	٠ .٩٤٧،	١ .٠٠٠	السنوات
٠ .٨٧،	٠ .٨٩١،	٠ .٢٢٢،	٠ .٩٣٥،	٠ .٨١٣،	١ .٠٠٠،	٠ .٩٤٧،	عدد التدريسيات في جامعات العراق
٠ .٨٢٣،	٠ .١٠٦،	٠ .٢٠٠،	٠ .٨١٧،	١ .٠٠٠،	٠ .٨١٣،	٠ .٨٨٩،	عدد خريجات معاهد اعداد المعلمين في العراق

٣٥٦،	٨٥١،	٠٦٥،	١٠٠،	٨١٧،	٩٣٥،	٩٥٢،	عدد خريجات دور المعلمات في العراق
-٠٠٣٨٧	-٠٠٨٠٢	١٠٠،	٠٦٥،	٢٠٠،	٢٢٢،	٠٣٩،	عدد خريجات التعليم المهني في العراق
٣٨٦،	١٠٠،	-٠٠٨٠٢	٠٨٥١،	٠١٠٦،	٨٩١،	٨٥٠،	معدل المشاركات في القوى العاملة ضمن الحضر
١٠٠،	٣٨٦،	-٠٠٣٨٧	٠٣٥٦،	٠٨٢٣،	٠٠٨٧،	٠٠٥٦،	معدل المشاركات في القوى العاملة في الريف

المبحث الثالث (الاستنتاجات والتوصيات)**أولاً: الاستنتاجات**

١- إن تعليم الفتيات والنساء ليس واجباً أخلاقياً فحسب، بل إنه واجب اقتصادي كذلك، حيث أن الاستثمار في النساء والفتيات هو استثمار في رفاه الأسر والمجتمعات والأمم.

٢- التعليم كأدلة للتمكين الاقتصادي للمرأة العراقية، تتوقف فاعليته على مستوى التعليم الذي تحصل عليه، ونوعيته، ومجال التخصص.

٣- عندما لا تحظى الفتيات بالتعليم، فإن المجتمعات تحول دون إنتاجيتها وبالتالي تحول دون زيادة معدلات نموها، كما أن الآثار الجيدة الناجمة عن تعليم المرأة تتعكس انعكاساً إيجابياً كبيراً على معدلات وفيات الرضيع والخصوصية والصحة والإنتاج .

٤- أن الفتيات والنساء اللائي يحظين بحصتها من التعليم هن أكثر قدرة على حماية أنفسهن من التعرض لسوء المعاملة والاستغلال والاستضعاف بشكل عام لأنها سيصبح بإمكانهن الحصول على المعلومات التي من شأنها تحسين حياتهن.

٥- تبين من خلال البحث أن نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي هي أقل من الرجل خلال سنوات الدراسة.

ثانياً: التوصيات

١- الاهتمام بتعليم المرأة العراقية والارتقاء بها والتخلص من آفة الامية لجعلها قادرة على مواكبة التطور.

٢- توفير القروض الميسرة لمجموعات النساء للبدء في الأعمال ، تقدم كلها حافزاً اقتصادياً لولوج المرأة أسواق العمل الرسمية

- ٣- تشجيع مشاريع المجتمع المحلي ، و توليد فرص عمل للمرأة الريفية
- ٤- تعزيز الأدوات و الشروط لوصول المرأة إلى حقوقها في ممارسة الأنشطة الاقتصادية كافة ،
- ٥- دعم و تشجيع المشاريع الإنتاجية الصغيرة و المتوسطة في المناطق الريفية والحضرية وتحسين شروط التسويق للمرأة الريفية المنتجة.
- ٦- دعم و تشجيع عمل المرأة لحسابها الخاص ، و تسهيل حصولها على الائتمانات و رؤوس الأموال ، و على الخدمات و التسهيلات المخفضة التكاليف.
- ٧- زيادة الاهتمام بالتوعية و التثقيف الصحيين للمرأة ، و في مكافحة الأمراض السارية والمستوطنة و المنتقلة ، و في رعاية صحة الطفل و الأم و حملات التلقيح .

المصادر

١. يوسف حمد ابراهيم ، ٢٠٠٤ ، " التعليم تنمية الموارد البشرية " ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى، ابو ظبي ، ، ص ٩٩
٢. فيصل بو طيبة و عبد الرزاق بن حبيب، ٢٠١٠ ، "العائد من تعليم المرأة في الجزائر" ، المؤتمر الدولي التاسع حول المرأة والشباب في التنمية العربية ، القاهرة.
٣. المعهد العربي للتخطيط ، ٢٠٠٤ ، " التعليم والاقتصاد" ، ص . ١

٤. الجهاز المركز للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠١١

٥. وفاء جعفر المهداوي، ٢٠٠٨، "المراة الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول الى اقتصاد السوق في العراق"، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية.

٦. د. طالب حسن نجم الحيالي، ١٩٩١ ، "مقدمة في القياس الاقتصادي".

٧. د. امير حنا، ١٩٨٥ ،" مبادئ الاحصاء".

مكانة المرأة وحقوقها السياسية في الفكر الإسلامي

م . م . محمد كاظم هاشم كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى

المقدمة

تعد المرأة اليوم نصف المجتمع إن لم تكن – من الناحية العددية وحسب الإحصائيات المعاصرة – أكثر من هذا النصف بكثير، إلا أن دورها لا يزال لا يتناسب مع مستوى حجمها والمكانة التي يجب أن تقوم باتخاذها أو بتبونها في الحياة، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها الأفكار الخاطئة المتبناة في مجتمعاتنا والتي تنظر إلى المرأة على أنها كائن من الدرجة الثانية، وكذلك عدم تفعيل المرأة لدورها في الحياة نتيجة الجهل أو الفقر الذي يسود هذه المجتمعات، كما أن لبعض الآراء التي يحاول البعض أن ينسبها إلى الإسلام كان لها دورها في إقصاء المرأة عن القيام بأدوار فعالة داخل المجتمع، من هنا جاءت هذه الدراسة لتوضح مدى المكانة التي يعيّرها الفكر الإسلامي للمرأة ومدى اهتمامه بضمان أقصى الحقوق لتعزيز دور المرأة في المجتمع الإسلامي ٠

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن الفكر الإسلامي قد كفل مكانة متميزة للمرأة، وقد ضمن لها حقوقاً وكلفها بواجبات حسب قابليتها وقدراتها قد توازي الحقوق التي يتمتع بها الرجال ٠

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في إبراز الوجه الحضاري التي تمثله الشريعة الإسلامية في مجال ضمان مكانة متميزة للمرأة وكفالة حقوقها السياسية، وإبعاد الشبهات التي يحاول البعض أن يثيرها ضد الفكر الإسلامي فيما يتعلق بالمرأة، أو قد فهمت خطأً بأن الفكر الإسلامي قد غبن المرأة أو سلبها حقوقها ٠